في ظروف المحاصرة والتجزئة، الى ان تنضج ظروف التحرر السياسي والاجتماعي؛ فبمجيء الدولة الفلسطينية العتيدة، التي ينتظر منها القيام بمهام التخطيط المركزي، يمكن التحدث، فقط، عن نهوض اقتصادي واجتماعي جدي لتلك المناطق[٢٣].

ولكي تتحقق انطلاقة فلسطينية، في هذا المجال، اقترح انطوان منصور، استراتيجية تقوم على عدد من الاسس[٢٤]، هي:

○ التركيز على النشاطات غير الانتاجية، أي تلك النشاطات المتعلقة، أساساً، بالبنية التحتية، من طرق ومدارس، الخ، والنشاطات الانتاجية، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي.

○ تركز النشاطات الاقتصادية على المردودية الاجتماعية والسياسية، وليس على المردودية الاقتصادية فحسب.

○ عدم الاخذ في الاعتبار، في اختيار المشاريع، القدرة التنافسية للسلع والمنتجات الاسرائيلية فقط، بل يفضل انتاج سلع قادرة على منافسة تلك السلع والمنتجات.

○ في ما يتعلق بالقطاع الصناعي، ينبغي اللجوء الى استخدام المواد الاولية المتوفرة في داخل الاراضي المحتلة.

○ عدم اعتماد المشاريع المزمع انشاؤها على استيراد الآلات والمعدات الاسرائيلية.

واذا ما انتقلنا الى نظرة تقويمية أكثر شمولاً من خلال قراءة نموذج «التنمية المستقلة»، نجد انه، في حدود هذا التصور الاقتصادي ـ السياسي العام، كان بنيان بعضها اقتصادياً بحتاً، ونكاد نقول تقنياً؛ فقد كانت عبارة عن تمارين رياضية في تحليل المدخلات والمخرجات، اضافة الى ان بعضها الآخر أغفل تحديد طبيعة «الآليات» اللازمة للانتقال من الاوضاع الراهنة الى التصور المنشود؛ وحجته في ذلك ان «لا تنمية في ظل الاحتلال»؛ وبهذا، فهي ترجىء أي اهتمام جدي بمستقبل النهوض الاقتصادي والاجتماعي للارض المحتلة الى حين مجيء الدولة الفلسطينية العتيدة، التي ينتظر منها القيام بمهام التخطيط المركزي.

الموارد والامكانات؛ الصورة الحالية

في سعينا الى استشراف الآفاق الاقتصادية للدولة الفلسطينية، فاننا بحاجة الى مزيد من التحديد والتوصيف، وهو ما سوف يعيننا في عملية الاستشراف عينها، لأنه سوف يحملنا، على الاقل، الى تعيين العمق الزمني الماضي الذي سوف نتخذه منطلقاً، أو أساساً، للمقارنة المستقبلية، والى تعيين الافق الزمني المستقبلي الذي سوف يكون مدار اهتمامنا. ولن نجافي الحقيقة اذا قلنا ان هناك صعوبات ذات شأن في استشراف المستقبل على أساس أرضية الماضي الذي سوف نعيّن حدوده؛ فهناك صعوبة في رصد التبدلات النوعية العميقة خلال الحقبة الماضية، وبالتحديد منذ العام ١٩٦٧، حين تولّت اسرائيل مهمة السيطرة على مقدرات الضفة الغربية وقطاع غزة، مما كانت له آثار ملموسة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وان بنسب متفاوتة. ولا ريب في ان هذه التبدلات، التي ولدت في احشاء الماضي، سوف تعكس نفسها على المستقبل، بصورة مؤثرة؛ وهناك، أيضاً، صعوبة المعطيات ذات العلاقة بالحاضر، التي لا يمكن، بحال، الاعتماد عليها كثيراً، أو أنها غير تامة؛ هذا بالاضافة الى ان المؤشرات السوسيو ـ اقتصادية، التي تتعلق بالقطاعات الاجتماعية، والعلمية، والثقافية،